■ تقارير علمية ■

اقتصادات الدول الاسلامية في ظل العولمة

عرض: معين محمد رجب*

عقد هذا المؤتمر بمدينة القاهرة بمركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى التابع لجامعة الأزهر وذلك بالتعاون مع المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب التابع للبنك الاسلامى للتنمية بجدة ، خلال الفترة (١٧-١٩) محرم سنة ١٤٢٠هـ الموافق (٣-٥) مايو سنة ١٩٩٩م. وقد جرى انعقاد المؤتمر تحت رعاية فضيلة الامام الأكبر الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوى شيخ الأزهر، و برئاسة فضيلة الأستاذ الدكتور أحمد عمر هاشم رئيس الجامعة أما رئيس شرف المؤتمر فكان الأستاذ الدكتور أحمد محمد على رئيس البنك الإسلامى للتنمية بجدة. وقد عقد المؤتمر تسع جلسات بحثية ، بخلاف الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية ، على النحو الآتى:-

واستهل الجلسة الافتتاحية الأستاذ الدكتور محمد عبد الحليم عمر مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى، بكلمه تحدث فيها عن منطلقات انعقاد هذا المؤتمر والأهداف التى يسعى لتحقيقها . وقال إن الإسلام جاء لتأمين صالح البشرية فى مجالات الحياة المختلفة حيث يدور مجال الاقتصاد حول تحقيق أفضل اشباع ممكن من الموارد التى خلقها الله للناس، ويتفق ذلك مع قول رب العزة "قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق قل هى للذين آمنوا فى الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون "سورة الأعراف آية "٣٢" . ووفقاً لهذه التوجيهات فإن على المسلمين أن يتقدموا ويرقوا اقتصادياً حتى ينعموا فى الدنيا بزينتها والطيبات

* د. معين محمد رجب : استاذ الاقتصاد المشارك ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية- جامعة الأزهر - بغزة.

من الرزق فيها وهذا يقود إلى إثارة التساؤل التالى:-

هل واقع المسلمين الحالى يتفق مع هذه التوجيهات الربانية وهذا الفهم لها ؟ إذ يلاحظ أنه رغم امتلاك الدول الإسلامية مجتمعة لمقومات اقتصادية هائلة فى صورة قوى بشرية تعادل ١٥٪ من سكان العالم كما تمثل أراضيهم ٢٣٪ من اليابسة، وتقع فى بيئة جغرافية ومناخية عامرة بالإمكانيات الاقتصادية، فإن المؤشرات الاقتصادية تؤكد تخلف الدول الاسلامية اقتصادياً وذلك باستخدام العديد من المؤشرات وأهمها : متوسط الدخل القومى ، وتركيبة التجارة الخارجية، والديون المرتفعة . ولقد كان المنطلق الآخر للمؤتمر مرتبطاً بالتحولات التى يشهدها العالم والمتمثلة فى نظام العولمة ، والذى يعنى ببساطة: زيادة وتوسيع نطاق حركة الاقتصاد والفكر والثقافة بين دول العالم. وقد جرى فى ختام كلمة مدير المركز مناشدة النخبة المشاركة فى المؤتمر اتخاذ قرارات قابلة للتطبيق ، مع استعداد المركز لتكوين أمانة عامة للمؤتمر تستمر بعد انتهاء أعماله ، لمتابعة ما يصدر عنه من قرارات تصب فى مجال تحقيق صالح الدول الاسلامية.

والكلمة التالية كانت للدكتور معبد على الجارحى مدير المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب الذى أبرز فيها أن الانفتاح التجارى الراهن يعتبر من أهم مظاهر العولمة ، وهو ذات الانفتاح الذى عودنا على تكرار الأزمات، وما الأزمة المالية الأسيوية التى تفجرت عامى ١٩٩٧-١٩٩٨م ببعيدة عن الأذهان . ولا غرو أن الانفتاح يحقق منافع التجارة من ناحية وزيادة تأثير الأسواق الدولية على الاقتصادات الوطنية . وحتى نتعرف على احوال اقتصادات الدول الاسلامية فمن الملائم طرح الأسئلة الآتية:- السؤال الأول: إلى أى حد توجد العولمة فى وقتنا المعاصر؟

إن الحديث الشائع يشير إلى أن العولمة تحققت بالفعل، غير أن الحقائق تشير إلى أنها لا تزال في الطريق، وإن كان سيرها سيراً حثيثاً، حيث نجد على سبيل المثال أن اجمالى تدفقات رأس المال كبيرة الحجم إلا أن صافى تدفقات رأس المال منسوباً إلى الناتج المحلى الاجمالى أقل من مستواها بكثير مقارنة بعام ١٩٩٤ كذلك فإذا كانت أسعار السلع الداخلة فى التجارة الدولية تتحرك نحو مستوى موحد إلا أن هذا التحرك يتم ببطء شديد، وبهذا يمكن القول إن العولمة وإن كان قد تحقق منها الكثير فهى لا تزال بعيدة.

السؤال الثانى: إلى أى حد تقيد العولمة حركة الاقتصاد الوطنى؟

للإجابة على ذلك نقول إن أحدث الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن القيود التى تفرضها العولمة على الاقتصاد الوطنى موجودة وبدرجات متفاوتة.

السؤال الثالث:- هل تزيد العولمة قوة الدول النامية على اللحاق بقريناتها؟

يمكن القول إنه قد صاحب العولمة ظهور ما يسمى بتفكك الانتاج وهو اتجاه الصناعات المتطورة فى البلدان الصناعية التى ترتفع فيها أجور العمال عامة إلى تحويل العمليات التى تحتاج إلى عمالة غير ماهرة نسبياً نحو الدول النامية حيث العمالة غير الماهرة أقل أجراً.

السؤال الرابع:- هل للعولمة منافع ذات بال؟

ونجيب على ذلك أن العولمة تحقق منافع التبادل التجارى إلا أن هذه المنافع لا يمكن الوصول إليها إلا بعد أن تعاد هيكلة الاقتصاد بما يتفق والتخصص وتقسيم العمل الدولى.

السؤال الخامس:- ما هى واجبات الدول الاسلامية ازاء العولمة؟

إن الدول الاسلامية وهى دول نامية وبدرجات متفاوتة فإن من أهدافها الوصول إلى تنمية اقتصادية حقيقية فى إطار اسلامى صحيح وبناء على ذلك فإن الدكتور معبد الجارحى قد اختتم كلمته بالوصايا الآتية التى قد تساعد على الوصول إلى الهدف المنشود:-

- الاصرار على اعادة الهيكلة الاقتصادية مع تخفيض تكاليفها.
- الاهتمام بحسن توزيع الدخول والثروات وحماية الطبقات الفقيرة.
- بناء وتحقيق وصيانة البنية الأساسية مع اعطاء أهمية قصوى للتنمية البشرية.
- اصلاح النظام المصرفى الاسلامى فى اطار يجمع بين الملكية الخاصة والمنافسة.
- الاهتمام باصلاح الادارة الحكومية من أجل القضاء على معوقات الاستثمار.
- حماية المجتمع من التواطؤ بين الحكومة والقطاع الخاص.
- ضبط أسواق المال والنقود.
- الانفتاح البينى قبل الانفتاح العالمى
- الحفاظ على الوئام الاجتماعى والاستقرار السياسى.

- الحرص على القيم ومكارم الأخلاق.

ثم ألقى الأستاذ فاروق محمد بركة ممثل وزارة المالية كلمة تعرض فيها للتحدى الكبير الذى يواجه اليوم الأمة الاسلامية ممثلاً فى عصر العولمة ، منبهاً إلى أهمية بذل قصارى الجهد لتعظيم إيجابيات العولمة، والحد من سلبياتها باعتبارها ليست خيراً كلها وليست شراً كلها ، ولكنها صورة جديدة من صور السباق الحضارى لانتصار القوة والتقدم، وشكلاً جديداً من أشكال الصراع العالمى، الذى يتم تقنينه بطرق ووسائل مستحدثة ،كذلك أوضح أن العولمة باعتبارها ترجمة جديدة للصراع العالمى لن يكون الفوز فيه لمن يملك أسلحة أكثر أو أشد فتكاً بل لمن يعلم أكثر ويفكر أكثر ويجود عمله أكثر. وعلى ذلك فإن الدول الاسلامية مطالبة باستيعاب قواعد اللعبة العالمية الجديدة ، وأن تختار منها ما يلائمها، وما يمنحها موطئ قدم متقدم فيه ، وأن تحسن استخدام ما بأيديها من قدرات وامكانات وأن تحول مزاياها النسبية إلى مزايا تنافسية. كما أوضح أن من مخاطر ومظاهر العولمة فى صورتها الحالية : القطبية الأحادية لقوة عالمية منفردة ، إلا أن هذه الحالة تمثل مرحلة عارضة سوف تتلوها مراحل جديدة من التعددية القائمة على السباق أو الصراع التقنى والمعرفى . وأضاف الأستاذ فاروق في كلمته أن من أبرز آثار العولمة تدويل الاقتصاد مع الانكماش التدريجى للحواجز الجمركية، واندماج الأسواق، مع ملاحظة أن هذه العولمة لن تتحقق بهذه البساطة، فهناك صراعات المنافسة بين الدول الكبرى ذاتها، وهناك ضغوط ومطالب العالم الثالث لإقامة عولمة عادلة، وهناك قوى ومصالح محلية أو اقليمية تتفادى أو تتخذ تحركات عكسية صوب الحماية فى مواجهة اعصار الانفتاح ، مع ملاحظة أن العولمة لا تقتصر على مظهر معين ، فهى تشمل كل مظاهر الحركة الانسانية اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً واعلامياً ومعلوماتياً، إلا أن وجهها الاقتصادى هو الأكثر وضوحاً وبروزاً على الساحة الدولية ، حيث تتضح ملامحه على النحو الآتى:-

- قيام وبروز المنظمة العالمية للتجارة كاطار وجوهر ومحتوى لنظام تجارى عالمى جديد.

- انتشار وتعميق التكتلات الاقتصادية الاقليمية وشبه الاقليمية بين الأقاليم والقارات.

- ظهور واتساع التحالفات الإقليمية، والاندماج بين الشركات والمؤسسات الانتاجية على اختلاف أحجامها والتى تحمل أحيانا دوافع ومظاهر الاحتكار.

- ازدياد سطوة المؤسسات الدولية والاقتصادية بوجه خاص ، وتدخلها المتزايد فى الشئون

المحلية السياسية للاقتصادات الوطنية.

- تضخم وتصارع حركة الاستثمارات ورؤوس الأموال بين الأسواق بصورة محمومة ،تتجاوز بكثير قدرة الاستيعاب التى تتيحها تطورات العولمة .

وفى الختام تثار لدينا التساؤلات الآتية: أين يقف عالمنا الإسلامى الآن من تطورات العولمة ؟ وكيف يحمى العالم الإسلامى نفسه من آثارها السلبية، وكيف يستفيد من آثارها الايجابية، وكيف يكون له دور فعال ومؤثر فيها ؟

وعلى الصعيد الاقتصادى يمكن تصور اقتراح يقوم على تجميع بعض الأجهزة المشتركة القائمة بالفعل، وتطوير أهدافها، وآليات عملها تحت مظلة جديدة يمكن أن يطلق عليها المنظمة الاسلامية للتعاون الاقتصادى، بحيث إذا قامت يمكنها بناء قاعدة حقيقية للتكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية تبدأ بتنسيق وتطوير وتجميع مختلف منظمات التكامل الاقتصادى القائمة حالياً بين مجموعات اقليمية من الدول الاسلامية .

وتلاه الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد الذى أوضح فى كلمته أن انعقاد مثل هذا المؤتمر فى هذا الوقت بالذات يمثل خطوة ايجابية نحو التعامل مع قضايا ملحة. ذلك أننا نعيش فى عصر يتلاشى فيه الزمن والمسافات ، وأصبحت حركة انتقال المعلومات ذات دور شديد التأثير على الاقتصاد العالمى بوجه عام وعلى اقتصادات الدول النامية بوجه خاص . والشواهد كثيرة من أزمة المكسيك عام ١٩٩٤ إلى أزمة دول جنوب شرق آسيا عام ١٩٩٧ ، والتى انتقلت عدواها إلى روسيا والبرازيل وغيرهما من الدول. ولقد كان انتقال عدوى الأزمة من دولة إلى أخرى من السمات الدولية التى نعيشها، ولقد أظهرت هذه الأزمات المتلاحقة أن الاندماج فى الاقتصاد العالمى وما يحققه من منافع وفوائد يتطلب في واقع الأمر تطوير قدرات بلادنا على مواجهة تحديات الاقتصاد العالمى ومتطلباته ، فيما لديها من مؤسسات رقابية قادرة على اتخاذ القرار ومتابعته .

ويتوجب التحذير من أن الانطلاق نحو الاقتصاد العالمى والاندماج فيه دون إعداد وتحضير لا يقل خطورة وضرراً عن الانغلاق والاحجام عن التعامل مع الاقتصاد العالمى ، ولابد فى هذا الاطار من معرفة متطلبات النظام الاقتصادى العالمى الجديد من قبل الاقتصادات الوطنية حتى تتأهل له وتستجيب لقيوده ومحاذيره. ولاشك أن المجال متاح لتقوية المنظمات الاقتصادية الدولية التى تساهم

فى دمج اقتصادات الدول النامية . ولعل المبادرة التى قامت بها مجموعة الثمانى للدول الاسلامية فى تجمعهم الأخير فى تركيا تعكس رؤية جديدة نحو التعامل ايجابياً مع متغيرات النظام العالمى الجديد . وفيما يتعلق بمصر فإنها قد خططت منذ بداية الثمانينات برنامجا شاملاً لتطوير وتأهيل البنية الأساسية حتى تستطيع أن تستوعب حركة الاستثمار والتنمية فى كافة المجالات ، لكى تواصل مشوارها فى التسعينات ، للوصول إلى مرحلة جديدة من التطوير تهدف إلى بناء سياسات حكيمة تدعم حركة النمو الاقتصادى.

وفى الختام فمن الأهمية التأكيد على أننا نعيش فى عالم تسوده التكتلات والتجمعات. كذلك فإن العالم الاسلامى بموارده الهائلة وما يحتله من موقع فريد فى قلب العالم يمتلك كافة الامكانيات والوسائل لكى يصبح قوة كبيرة ومؤثرة فى النظام الاقتصادى العالمى الجديد وما ينقصنا هو العودة للتمسك بروح الجماعة من خلال الالتزام بالمنهج السماوى القائم على تأكيد معنى الترابط والتكاتف.

وفيما يتعلق بالجلسات البحثية، فقد شهد يوم الاثنين الموافق ١٩٩٩/٥/٣ جلستين بحثيتين على النحو الآتى :

عقدت الجلسة البحثية الأولى برئاسة الأستاذ الدكتور معبد على الجارحى وكان موضوعها الواقع الاقتصادى للدول الاسلامية ، وكان مقرر الجلسة الأستاذ الدكتور شوقى دنيا أستاذ الاقتصاد بجامعة الأزهر، وتضمنت بحثين هما "الأوضاع الاقتصادية فى الدول الاسلامية" من اعداد الدكتور حبيب أحمد حبيب الباحث بالمعهد الاسلامى للبحوث والتدريب وقد عقب على البحث الأستاذ الدكتور سامى حاتم عفيفى أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة حلوان.

أوضح دكتور حبيب فى بحثه أن القرن العشرين حدثت به أعظم الوقائع الدراماتيكية فى التاريخ الاقتصادى العالمى ، حيث ارتفع عدد سكانه منذ بداية القرن وحتى نهايته من ١,٦٣ مليار نسمة إلى ٦,٢٥ مليار نسمة ، كما شهد هذا القرن الجانب الأكبر من التجارب الاشتراكية ، ونحو نصف قرن من تجارب العالم الثالث، وربع قرن من التجارب الاقتصادية الصناعية سريعة النمو لبلدان شرق آسيا، كما شهد القرن المذكور العديد من التجارب التكاملية العالمية، والتى من أسبابها تكنولوجيا المعلومات. وهناك العديد من الدول التى حققت رخاءاً وازدهاراً بجانب دول أخرى لا تزال تعانى من الفاقة والفقر. وفيما يتعلق بمنظمة المؤتمر الاسلامى التى أنشئت عام ١٩٧١ فقد كان من أهم أهدافها النهوض بأوضاع بلدانها.

ولدراسة أوضاع أعضاء هذه المنظمة فإن الأمر يتطلب دراسة عدد من المتغيرات الاقتصادية لهذه الدول، مع ما يتطلبه ذلك من إبراز لمصادر البيانات ، وتحديد المنهجية المستخدمة لتحليل هذه البيانات . وقد جرى استخدام المتغيرات الاقتصادية لأغراض المقارنة مع أوضاع الدول الأخرى، كما جرى تقسيم دول الأعضاء إلى ثلاثة أجزاء اقليمية ، مع تسليط الضوء على خصائص كل منها. وانتهى البحث بعدد من التوصيات من أجل تنمية وتطوير هذه الدول و هى فى طريقها نحو ولوج الألفية الثالثة من التقويم الميلادى .

أما البحث الثانى فكان بعنوان : "العلاقات الاقتصادية البينية والدولية لدول العالم الاسلامى"من اعداد الدكتور بوعلام بن جيلالى الباحث بالمعهد الاسلامى للبحوث والتدريب بجدة، وعقب على البحث الأستاذ الدكتور فرج عزت أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة عين شمس.

ومن أبرز ما تناوله بحث الدكتور بن جيلالى هو الإشارة إلى أهم المنافع والمزايا البينية للتجارة، ثم تناول البحث موضوع التجارة فى العالم الاسلامى من خلال تقسيمها إلى جزأين، يناقش الأول: تطور هيكل الصادرات والواردات داخل منظمة المؤتمر الاسلامى حسب توزيع الموارد المختلفة، بينما يتناول الجزء الثانى المبادلات التجارية بين الأقاليم الفرعية وداخل الأقاليم وقدم البحث فى الختام عددا من التوصيات على النحو الآتى:-

- لابد من اتخاذ خطوات عملية فعالة تتمشى مع العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتطورة على المستوى المحلى والدولى من أجل وضع استراتيجية مبنية على دراسة تحليلية عملية للوضع الاقتصادى فى العالم الاسلامى.

- ضرورة تحديد أهداف هذه الاستراتيجية بوضوح وموضوعية.

- يتعين تحديد العوائق التى تواجهها التجارة البينية فى الدول الاسلامية لوضع آلية لتحجيمها.

- على الدول الأعضاء أن تحدد بوضوح دالة المنفعة المشتركة حتى يمكن لمنفذى السياسات الاقتصادية الاستفادة منها مع وضع البرامج الاقتصادية للمبادلات التجارية المتوافقة مع المعطيات المحلية والدولية لتحقيق أعظم المنافع الممكنة من هذه المبادلات .

وكان موضوع الجلسة الثانية:"الآليات الاقتصادية لنظام العولمة" ولقد عقدت برئاسة الدكتور

محمد عبد الحليم عمر مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامى.

وكان المقرر الدكتور نعمة عبد اللطيف مشهور أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية التجارة بجامعة الأزهر وقدم فى هذه الجلسة بحث واحد بعنوان "نظام التجارة العالمى وأثاره على الدول الإسلامية" للباحث الأستاذ الدكتور فاروق شقوير رئيس قطاع السياسات والبحوث الاقتصادية بوزارة الاقتصاد المصرية. أما المعقب على البحث فكان الأستاذ الدكتور أبو بكر الصديق المتولى أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة حلوان.

تعرض بحث الدكتور فاروق شقوير لنظام التجارة العالمى وانعكاساته على التجارة الخارجية للدول الاسلامية، مستهدفاً بذلك رصد الآثار السلبية والايجابية لهذه المتغيرات على عناصر وحجم التجارة، للوصول إلى نتائج ملائمة ، تساهم فى ترشيد السياسات الاقتصادية بوجه عام، والسياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية للدول الاسلامية بوجه خاص، وذلك من خلال التركيز على جوانب رئيسية ثلاثة:-

يتناول الأول منها عرض المؤشرات الموجهة لنظام التجارة العالمى والدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية، وتأثيراتها على التجارة العالمية ، ثم التحولات فى أنظمة التمويل الدولية تحت مظلة عولمة الاقتصاد، حيث يلاحظ تداخل هذه العوامل مع بعضها البعض مكونة نسيجاً عالمياً واحداً يطلق عليه نظام التجارة العالمى الجديد. أما الجانب الثانى فيسعى لقياس تأثير هذه المتغيرات على تجارة الدول الإسلامية.

أما الجانب الأخير فيعرض السياسات التى يمكن استنتاجها من هذا البحث وكذا التوصيات التي يرى الباحث أهمية استرشاد واضعى السياسات بها من اجل أن تتوا ءم أنظمة وسياسات التجارة الخارجية فى الدول الاسلامية مع التطورات التى تجتاح الاقتصاد العالمى اليوم ، والدور الذى يمكن أن يناط بالمؤسسات الاسلامية العاملة فى نفس المجال وخاصة البنك الاسلامى للتنمية. وفى الختام اقترح الباحث التالى:-

- أن تعمل الدول الاسلامية ومنظماتها على الاستفادة بأكبر قدر يمكن تحقيقه من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية . فلم يعد الانضمام لهذا النظام محل اختيار، علما بأن الاستفادة ممكنة من الفرص والمزايا التى يتيحها الانضمام لهذه الاتفاقية.

- أن تبدأ الدول الاسلامية بمعاونة البنك الاسلامى للتنمية فى بناء أنظمة لرصد حركة الاستثمار الأجنبى، وبناء استراتيجيات طويلة المدى لتوطينه فيها، ومنح الفرص والمزايا التى تمكنها من التدفق إليها.

- إنشاء وحدة لدراسة الاستثمار الأجنبى المباشر داخل البنك الاسلامى للتنمية تعمل على ترتيب أنظمة للتعاون بين الدول الاسلامية فى مجالات الاستثمار الأجنبى ، وتوفير الدعم الفني للدول التى تتطلب ظروفها دعوة مزيد من الاستثمارات إليها.

(جلسات يوم الثلاثاء الموافق ٤ مايو ١٩٩٩ م)

قسم هذا اليوم إلى أربع جلسات بحثية على النحو الآتى :

الجلسة الأولى :كان موضوعها الآليات الاقتصادية لنظام العولمة (التكتلات والمنظمات الاقتصادية) ولقد رأس هذه الجلسة الأستاذ الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس المعهد المصرى للمحاسبة والمراجعة ورئيس مجلس الوزراء الأسبق. وكان مقرر الجلسة الدكتور معين محمد رجب أستاذ الاقتصاد المشارك بكلية الاقتصاد والعلوم الادارية بجامعة الأزهر بغزة. وعرض فى هذه الجلسة بحثان الأول بعنوان "التكتلات الاقتصادية العالمية وأثرها على اقتصادات الدول الاسلامية" للأستاذ الدكتور رفعت العوضى أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة الأزهر وعقب على البحث الأستاذ الدكتور أحمد عبد الحليم أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة الأزهر.

وتضمن بحث الدكتور رفعت العوضى خمسة مباحث :-

- كان المبحث الأول بعنوان مداخل أساسية لظاهرة التكامل الاقتصادى التى يشهدها النصف الثانى من القرن العشرين ، والشركات فوق العملاقة المندمجة، والدول التى تشكل بطبيعتها كياناً كبيراً.

- أما المبحث الثانى فكان حول التكتلات الاقتصادية المعاصرة حيث تناول تعريف التكامل الاقتصادى وأنواعه وتطبيقاته فى مختلف بلدان العالم.

- وتناول المبحث الثالث الشركات فوق العملاقة المندمجة التى تشكل صورة جديدة من صور التكامل الاقتصادى، وقد حاول الباحث رصد عدة نماذج لذلك مثل الاندماج الذى تم بين الشركة البريطانية للبترول والشركة الأمريكية أموكو بحيث أصبح رأسمال الشركة الجديدة ١١٠ مليار$ ،

تحقق أرباحاً سنوية قدرها ٦٦ مليار $. كما اندمجت هذه الشركة الجديدة مع شركة ثالثة هى أركو وأصبحت الشركة بعد اندماجها الأخير ثانية كبرى شركات البترول فى العالم. وقد تطرق الباحث إلى أسباب اندماج الشركات ، والنتائج المترتبة عليها بحيث يمكن القول إن التقدم التكنولوجى المصاحب للحجم الكبير والذى يستلزم بطبيعته ميزانيات ضخمة للبحث العلمى قد أشعل حركة الاندماج، التى أشعلت بدورها حركة التطوير المستمر واستحداث تكنولوجيات جديدة.

- أما المبحث الرابع فقد استعرض الدول ذات الكيانات الكبيرة بطبيعتها والتى نشأت عن تكتل أقاليم واسعة سواء حدث هذا منذ أزمان بعيدة أو فى وقتنا الراهن، وقد وصلت هذه الدول إلى حالة الاندماج الكامل سياسياً واقتصادياً.

- وأشار المبحث الخامس و الأخير لعدد من المؤشرات الاقتصادية لبلدان العالم الإسلامى. وانتهى الباحث باستعراض الآثار الاقتصادية المتوقعة على بلدان العالم الاسلامى من التكتلات الاقتصادية المعاصرة وهى: ضعف القدرة التنافسية، و اتساع الفجوة التكنولوجية، و اتساع الفجوة الداخلية، وازدياد الاعتماد على الخارج، و انخفاض أسعار صرف عملات الدول الاسلامية.

وكان البحث الثانى فى هذه الجلسة بعنوان : " المنظمات الدولية و أثرها على اقتصادات الدول الاسلامية " للأستاذ الدكتور على حافظ منصور أستاذ الاقتصاد بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ولقد عقب على هذا البحث، الأستاذ الدكتور عثمان محمد عثمان مدير مركز التخطيط العام بمعهد التخطيط القومى .

أشار الكاتب فى بحثه إلى التغيرات الاقتصادية الجوهرية التى يمر بها العالم فى مطلع القرن الحادى والعشرين ، حيث تعددت الآراء حول سمات هذه المرحلة، فالبعض يسميها عصر التكتلات الاقتصادية، أو عصر الاتصالات أو عصر العولمة . وفى اطار ذلك تطور عمل واختصاص المنظمات الاقتصادية، واتسع نطاقها ومجال عملها. وقد تأثرت بذلك اقتصادات بلدان العالم المختلفة بما فى ذلك بلدان العالم الاسلامى.

وقد قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة فصول على النحو الآتى:-

- الفصل الأول تحت عنوان : المنظمات الاقتصادية الدولية والاقليمية مشيراً بذلك إلى صندوق

النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، واتفاقية الجات، ثم المنظمة العالمية للتجارة، كما تناول المنظمات الاقتصادية الإقليمية فى مختلف بلدان العالم.

- وكان عنوان الفصل الثانى : " المعالم الأساسية لاقتصادات العالم الاسلامى" مشيراً بذلك إلى عدد من المؤشرات الأساسية كالناتج المحلى الاجمالى ، والميزان التجارى، والديون الخارجية .

- وجاء الفصل الثالث بعنوان : "علاقة المنظمات الاقتصادية الدولية بمنظمات العالم الاسلامى" وذلك من خلال الإشارة إلى العلاقة مع كل من البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى واتفاقية الجات الجديدة . واختتم الباحث دراسته بالإشارة إلى أهمية سعى الدول الاسلامية إلى تكوين تكتلات اقتصادية ترعى مصالحها القومية فى ضوء التعاليم الاسلامية وقد يكون من الملائم سرعة تكوين تكتلات اقتصادية اقليمية بحيث يمكن تنفيذها فى وقت قصير لسهولة توفيق الأوضاع الاقتصادية لدول التكتل الاقليمى.

وخلال هذه الجلسة قدم أ.د عبد العزيز حجازى عدداً من الملاحظات الرئيسية على النحو الآتى:-

- الامكانيات الكبيرة للموارد الاقتصادية الاسلامية .

- الفجوات الكبيرة سواء على مستوى الدول أو الأفراد.

- تحركاتنا الآن عبارة عن رد الفعل، فقد سرنا وراء الاشتراكية سابقا، كما سرنا وراء الرأسمالية حالياً. و علينا أن نوجه السير نحو اتجاه يجمع بين مزايا الرأسمالية و الاشتراكية.

- هناك ١١دولة من ١٥دولة أوربية تسير على نمط أوسطى، أو اشتراكية الوسط، أو رأسمالية الوسط.

- منهج الاسلام من وجهة نظرنا هو الاعمار و التنمية الاقتصادية ، والعدل الاجتماعى.

- يلزم أن نؤكد على عقيدتنا مع وجود منهج سليم لنا.

- موضوع العولمة لازال حتى الآن حبرا على ورق.

- الآليات التى ينبغى اتباعها يجب أن تتفق مع منهجنا و هناك شيئان يلزم التأكيد عليهما وهما:-

١- الارادة السياسية أمر ضرورى نقصد بذلك " ارادة القادة "

٢ - ثم الادارة بمعناها المؤثر القادر على وضع و تطبيق المناهج والخطط.

وهناك جوانب مهمة أخرى:-

- الجانب الاجتماعى له أهميته.

- الجانب الاقتصادى له أهميته، اضافة إلى موضوع السيادة .

- التكتلات العربية الحالية (هناك ٣ تجمعات).

١- التجمع الخليجى

٢- التجمع المغربى

٣- التجمع العربى

- هناك تشتت على المستوى العربى و المستوى الاسلامى.

وتساءل ما هى الآليات وقدرة هذه الآليات على التنفيذ ؟ الآليات العالمية الكبرى الأكثر تأثيراً فى العالم، والمنظمات الدولية ، و الشركات متعددة الجنسية.

أما الجلسة الثانية : فكان موضوعها " الجوانب الشرعية المنظمة لاقتصادات الدول الإسلامية في ظل العولمة". وقد رأس هذه الجلسة أ.د محمد سلطان أبو على أستاذ الاقتصاد، ووزير الاقتصاد الأسبق. أما مقرر الجلسة فكان أ. د أحمد عبد الحليم بديلاً عن د. محمود محى الدين.

وقد تضمنت هذه الجلسة بحثاً واحداً بعنوان " الشركات متعددة الجنسية وآثارها على الوطن العربى" أعده أ.د.عبد الله هديه عميد كلية التجارة بجامعة قناة السويس ببور سعيد.

اما المعقب على الجلسة فكان أ .د عبد الهادى النجار أستاذ الاقتصاد وعميد كلية الحقوق الأسبق بجامعة المنصورة .

تعرض الدكتور عبد الله هدية فى بحثه إلى الموضوعات الآتية:

- توصيف وتعريف الشركات متعددة الجنسية ، وأنشطتها فى الوطن العربى.

- الأنشطة غير التقليدية للشركات متعددة الجنسية مثل : عقود الخدمة فى مجال البترول

والتعدين، وعقود الادارة والتراخيص ، وعقود تسليم المفتاح.

- الرؤية التحليلية لنشاط الشركات متعددة الجنسية فى الوطن العربى.

وانتهى الباحث إلى تصوره للاتجاهات المستقبلية لأنشطة الشركات متعددة الجنسية وهى:-

- استمرار تفضيل العمل من خلال أنشطة مقاولات تسليم المفتاح.

- اتجاه حجم مشروع المقاولات إلى التناقص من حيث القيمة ، مع التوسع فى نطاق الأسواق المحلية والطاقة الاستيعابية، بما قد يؤدى إلى ظهور مزايا كبيرة للإنتاج الأجنبى داخل هذه الأسواق.

- من المتوقع أن يمر الوطن العربى بمرحلة من التوتر فى علاقاته بالشركات متعددة الجنسية تسود فيها ردود الأفعال .

ولعل الخطر الأكبر على بلدان الوطن العربى وبلدان العالم الثالث يأتى من تسلل هذه الشركات إلى البورصات المالية لهذه البلدان ، والمضاربة على أسعار عملاتها الوطنية.

الجلسة الثالثة: وكان موضوعها: "الآليات الاقتصادية لنظام العولمة : الاستثمار الأجنبى" ورأس الجلسة الدكتور حسن عباس زكى وزير الاقتصاد الأسبق، ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرفية العربية الدولية.

أما مقرر الجلسة فكان أ.د ربيع العربى استاذ الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة الأزهر وقد تضمنت هذه الجلسة بحثاً واحداً بعنوان " الاستثمار الأجنبى وأثره على التنمية الاقتصادية فى العالم " لكل من أ.د. فرج عبد العزيز عزت ، د. إيهاب عز الدين نديم

وقد أشار أ.د حسن عباس ذكى إلى انطباعاته حول العولمة باعتبارها مشتقة من الكلمة الأجنبية Globalisation وقد استحدثت من اتفاقية الجانب و أهم ما فى الأمر المعرفة بحقائق الأمور من جميع جوانبها ولعل من الأهمية القول بأن الاموال العربية فى الخارج على سبيل المثال ٨٠٠مليار$. كذلك فإن العولمة لا تعنى باستمرار حدوث التقدم حيث يعيش قرابة بليونين من البشر فى مستوى متدنى من الدخل.

هذا و قد أشار الباحثان إلى أن الدراسة تنقسم إلى خمسة مباحث أساسية على النحو الآتى:-

- المبحث الأول بعنوان : "بعض الجوانب النظرية والفكرية للاستثمار الأجنبي المباشر" حيث

تمت الإشارة إلى كل من مفهوم الاستثمار الأجنبى المباشر وصوره. ثم أهم النظريات المفسرة لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- المبحث الثانى: تناول أهم محددات الاستثمار الأجنبى المباشر.

- اما المبحث الثالث: فقد تعرض لتطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى العالم من حيث حجم التدفقات واتجاهاتها وأنماطها.

- وتناول المبحث الرابع: تحليلاً للمنافع والخسائر المترتبة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- أما المبحث الخامس والأخير فقد تعرض للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى مصر، مشيراً إلى تطورها وهيكل توزيعها وأثرها على الاقتصاد المصرى، وأهم العوامل المؤثرة عليها فى مصر،ثم أسس ترشيد وتشجيع الاستثمارات الأجنبية فيها.

الجلسة الرابعة: كان موضوع الجلسة " الجوانب الشرعية المنظمة لاقتصادات الدول الاسلامية فى ظل العولمة".

وقد عقدت برئاسة أ.د محمود سمير طوبار، أستاذ الاقتصاد ونائب رئيس جامعة الزقازيق، ورئيس اللجنة الاقتصادية للحزب الوطنى.

أما مقرر الجلسة فكان أ.د رشاد خليل أستاذ الفقه المقارن ووكيل كلية الشريعة بجامعة الأزهر بالقاهرة . وتضمنت بحثاً واحداً بعنوان " نحو سياسة اقتصادية موحدة للعالم الاسلامى فى مواجهة العولمة" للأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن يسرى أحمد، أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة الاسكندرية . وقد عقب على البحث أ.د حاتم عبد الجليل القرنشاوى أستاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة بجامعة الأزهر .

وتناول بحث الدكتور عبد الرحمن يسرى الموضوعات الآتية:-

مفهوم العولمة باعتبارها كلمة حديثة في لغتنا العربية وأن مضمون أى مصطلح لا يتضح إلا من خلال رؤية واضحة للأطر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

القوى المحركة للعولمة وهى: حرية الاستثمار فى أى مكان فى العالم، و حرية اقامة الصناعة فى أنسب الأماكن لها، وعالمية الاتصالات ، وعالمية المعلومات، وعالمية النمط الاستهلاكى، وحرية

المستهلك فى الشراء.

قوى العولمة والبلدان النامية وأحوال العالم الاسلامى بين الواقع وما ينبغى أن يكون.

السياسة الاقتصادية الموحدة للعالم الاسلامى فى مواجهة العالم.

وانتهى البحث بخلاصة وخاتمة تضمنت ما يلى:

يبالغ كثيراً فى أمر العولمة، وما يجب الاعتراف به أنه ليس من اليسير التنبؤ الآن بدقة بآثار العولمة على البلدان الإسلامية لأسباب عديدة. أما السياسة الاقتصادية المقترحة للعالم الاسلامى فتعتمد على مجموعة أدوات مستمدة من أصول شرعية، تخص الدور الذي ينبغى على الدولة الاسلامية القيام به ، وبطبيعة الحال فإن هذه السياسة سوف تواجه بمعارضة شديدة من أنصار العولمة، الذين يعارضون تماماً أية تدخلات من جانب الدولة للاشراف على الأسواق أو تقييدها، إلا فى حالات الاحتكار.

وفى الختام فان ما يجب التأكيد عليه أننا لا نستطيع أن نتخلى عن شريعتنا، و ما تمليه علينا عقيدتنا و لا نملك إلا القول بأننا نعمل أقصى ما فى استطاعتنا لاصلاح أحوال العالم الاسلامى الاقتصادية فى إطار الشريعة والعقيدة السمحاء.

(جلسات يوم الأربعاء الموافق ٥ مايو ١٩٩٩ م)

وقد عقدت فى هذا اليوم أربع جلسات على النحو الآتى :

الجلسة الأولى: وهى جلسة نقاش بعنوان " حول تجارب التفاوت و التكامل الاقتصادى ومؤسساته بين الدول الاسلامية" وقد أدار الحلقة أ.د عبد الرحمن يسرى، أ.د عبد الجليل القرنشاوى، أ.د رفعت العوضى، ا.د محمد عبد الحليم عمر، أ. مصطفى دسوقى كسبة.

أما الجلسة الثانية: فكانت بعنوان " الجوانب الشرعية المنظمة لاقتصادات الدول الاسلامية فى ظل العولمة". وقد رأس هذه الجلسة أ.د نصر فريد واصل مفتى جمهورية مصر العربية، أما مقرر الجلسة فكان ا.د عبد الله النجار الاستاذ بكلية الشريعة و القانون بجامعة الأزهر.

وقد تضمنت بحثاً واحداً بعنوان القواعد الشرعية المنظمة للوكالات الاقتصادية الدولية من اعداد أ.د شوقى دنيا . وقد عقب على البحث أ.د محمد الشحات الجندى أستاذ الشريعة الاسلامية

بكلية الحقوق بجامعة حلوان.

يتكون بحث الدكتور شوقى دنيا من أربعة أقسام على النحو الآتى :

القسم الأول : ويعرض مفهوم وصور العلاقات الاقتصادية الدولية ، وأهمية هذه العلاقات، ونظرة الاسلام لها .

أما القسم الثانى : فقد تناول القواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وأهمها: قاعدة العدل، وقاعدة المعاملة بالمثل ، وقاعدة عدم الاضرار بالدول الاسلامية، وقاعدة المشروعية، وقاعدة الوفاء بالعقود والالتزامات والاتفاقيات .

وأما القسم الثالث : فقد تعرض للحكم الشرعى لبعض صور العلاقات الاقتصادية ، مثل موقف الاسلام من انتقال العنصر البشرى ومن التجارة ، والمشاركات والاستثمارات الدولية والتمويل الدولى .

وأخيرا تناول القسم الرابع الواقع المعاصر ، و أعمال القواعد الشرعية من حيث: الملامح العامة للواقع المعاصر، وتأثير الوضع الراهن فى إعمال وتطبيق القواعد الشرعية ، ومتطلبات عملية تطبيق القواعد الشرعية فى الظروف الراهنة .

الجلسة الثالثة : كانت بعنوان "التكامل الاقتصادى بين البلاد الاسلامية" ورأسها أ.د. محمد شوقى الفنجرى، أستاذ الاقتصاد ونائب رئيس مجلس الدولة الأسبق. أما مقرر الجلسة فكان الدكتور سيف عبد الفتاح الأستاذ المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

وقد شملت هذه الجلسة بحثاً واحداً بعنوان "امكانيات ومعوقات التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية من اعداد أ.د. اسماعيل شلبى أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق بجامعة الزقازيق. أما معقب الجلسة فكان أ.د. رضا العدل أستاذ الاقتصاد وعميد كلية التجارة الأسبق بجامعة عين شمس.

قسمت دراسة الدكتور اسماعيل شلبى إلى ثلاثة فصول على النحو الآتى :

الفصل الأول : بعنوان "تجارب العمل الدولى المشترك فى الفترة التى أعقبت قيام جامعة الدول العربية"، والأجهزة العاملة بهذه الجامعة ، والاتفاقيات المبرمة فى إطار أقطارها سواء أكانت ثنائية أم جماعية ، بما فى ذلك الجوانب الإيجابية والسلبية لها ، ثم اتفاقية تسديد المدفوعات للمعاملات

الجارية وانتقال رؤوس الأموال ، ثم السوق العربية المشتركة ، والتكتلات العربية المعاصرة .

أما الفصل الثانى فتناول : "مقومات التكامل الاقتصادى بين البلاد الاسلامية " وتمثلت فى : ضعف القاعدة الإنتاجية لدى الدول العربية الاسلامية ، واختلاف السياسات الاقتصادية بين هذه الدول، والارادة السياسية، ومشكلة الادارة ، وعدم مسايرة التقدم التكنولوجى، والقيود الجمركية والادارية، وعدم توفر وسائل النقل والمواصلات .

ثم تطرق الحديث لمراحل السوق الشرق أوسطية ، ونتائج هذا المشروع، اضافة إلى الشركات متعدية الجنسية من حيث ضخامة الحجم ، وتنوع الأنشطة والانتشار الجغرافى.

واستعرض الفصل الثالث :مقومات نجاح التكامل الاقتصادى من حيث : أهمية ومبررات التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية و الاسلامية، وبعض مقومات نجاح هذا التكامل ، وأنسب الاساليب للتكامل الاقتصادى العربى والاسلامى فى الوقت الراهن .

أما الجلسة الرابعة فكانت جلسة الختام و التوصيات.

وقد شكلت أمانة المؤتمر لجنة فنية لتجميع ودراسة التوصيات التى تقدم بها الباحثون والمشاركون حيث ركزت توصياتها على عشرة موضوعات أساسية جرى حولها النقاش بحضور المشاركين فى المؤتمر وكانت التوصيات على النحو الآتى:-

١- التكامل الاقتصادى الذى تنشده الأمة الاسلامية يجب أن يتأسس وفقاً للمنهج الاسلامى الذى ينظم الحياة فى الاقتصاد وفى غيره، وبحيث يكون التكامل أداة فاعلة من أدوات تطبيق هذا المنهج.

٢- التطورات الاقتصادية المعاصرة تفرض أن يكون للدول الاسلامية كيان اقتصادى متكامل يمكن كل دولة من أن تحقق فى اطاره مصالحها الاقتصادية، وأن تتحقق معه المصلحة الاقتصادية الكبرى للأمة الاسلامية، ويمكنها من التعامل مع الكيانات الاقتصادية الكبرى القائمة.

٣- يتوافر فى العالم الاسلامى مؤسسات اقتصادية تغطى كافة المجالات التكاملية المنشودة، وتحقيقاً للواقعية ينبغى أن تكون المؤسسات القائمة نقطة الانطلاق عن طريق تطوير دورها لخدمة التكامل الاقتصادى الإسلامى المنشود، وأن تلقى هذه المؤسسات الدعم و التعزيز من الدول الأعضاء و الوفاء بالتزاماتها نحوها.

٤- التكامل الاقتصادى له مراحله المتعددة، والتطورات الاقتصادية العالمية تفرض تبنى درجة متقدمة من مراحل التكامل، تتمثل فى ما أقره مؤتمر القمة الاسلامية الذى عقد بطهران بانشاء سوق اسلامية ووضع هذا القرار موضع التطبيق.

٥- فى ظل التطورات العالمية التى تفرضها منظمة التجارة العالمية والتى بموجبها ستتجه الدول المنضمة إليها نحو تكوين منطقة تجارة حرة، وذلك فى غضون سنوات قليلة. وهذا يتطلب أن يسرع العالم الاسلامى خطى التكامل بحيث تتحقق حرية التبادل التجارى كاملة بين دوله، وذلك بإزالة كافة القيود والعوائق التى تحد من انسياب السلع والخدمات وعناصر الانتاج من أفراد واستثمارات ومنتجات بين دوله.

٦- تشجيع وتسهيل انسياب الاستثمارات ورؤوس الأموال بين الدول الاسلامية وايجاد بيئة مناسبة تستطيع جذب الاستثمارات إلى العالم الاسلامى وتسيير وتشجيع حركة السياحة بين الدول الاسلامية.

٧- تطوير الاطار المؤسسى لمنظمات العمل الاقتصادى الاسلامى المشترك بما يتلاءم مع طبيعة التطورات العالمية المعاصرة و الحاجات الحقيقية للعالم الاسلامى.

٨- العمل على توفير المعلومات عن الدراسات و المنظمات التكاملية والتعاونية الاقتصادية، على مستوى دول العالم الاسلامى ككل، أو على مستوى مجموعات اقليمية منها،أو اتفاقيات ثنائية فيما بينها، للباحثين والخبراء وصانعى ومتخذى القرار فى العالم الاسلامى. ومركز صالح كامل يوافق على أن يتولى مسئولية تجميع هذه المعلومات وتصنيفها واعدادها على اسطوانات الحاسب، مع إتاحتها على الانترنت.

٩- تبنى برنامج عمل للأجل الطويل فى اطار استراتيجية شاملة للبلدان الاسلامية، وذلك لتعظيم الاستفادة من ظاهرة العولمة من جهة وتقليص آثارها السلبية على اقتصادات بلدان العالم الاسلامى من جهة أخرى، وتحقيق درجات متزايدة من التكامل بين هذه البلدان.

١٠- الاهتمام برأس المال البشرى بدءا من محو الأمية التعليمية والدينية و التكنولوجية باعتبار ذلك المنطلق الأساسى للتنسيق و التكامل الاقتصادى.